



صندوق النقد الدولي
700 19th Street, NW
Washington, D.C. 20431 USA

نشرة معلومات معممة رقم 10/20
للنشر الفوري
١٧ فبراير ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩ مع الإمارات العربية المتحدة

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٣ فبراير ٢٠١٠ مشاورات المادة الرابعة مع الإمارات العربية المتحدة^١.

خلفية

تأثرت دولة الإمارات العربية المتحدة سلبا في عام ٢٠٠٩ بسلسلة من الصدمات الخارجية والداخلية، بما في ذلك تباطؤ الاقتصاد العالمي وتوقف أسواق رأس المال الدولية وتأثير انفجار فقاعة عقارات دبي في أواسط ٢٠٠٨. فقد هبطت الإيرادات النفطية هبوطا حادا وانكمشت التجارة العالمية وأنشطة الدعم اللوجستي كما انكمشت كذلك الأنشطة العقارية/أنشطة البناء.

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم عادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد عودة الخبراء إلى مقر الصندوق، يقومون بإعداد تقرير يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بوصفه رئيس المجلس التنفيذي، ملخصا للآراء التي أعرب عنها المديرون التنفيذيون ثم يُرسل هذا الملخص إلى سلطات البلد المعني. وللاطلاع على شرح للعبارة المحددة للمعنى والمستخدم في تلخيصات المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>

وقد وقعت نوبة ثانية من الاضطرابات عندما أعلنت مجموعة "دبي العالمية" في أواخر نوفمبر ٢٠٠٩ أنها سوف تسعى لتجميد مطالبات سداد ديونها حتى نهاية مايو ٢٠١٠، بما في ذلك ديونها على هيئة سندات والمستحقة على شركة "تخيل العقارية" التابعة لها. وهذأت توترات الأسواق بعد أن قامت المجموعة بسداد قيمة الصكوك المستحقة على شركة "تخيل للتطوير العقاري" في الوقت المحدد في شهر ديسمبر بدعم مالي من إمارة أبو ظبي، غير أن مشاعر عدم اليقين ظلت قائمة. وعلى وجه التحديد، لا تزال المناقشات جارية حول طرائق تنفيذ إعادة هيكلة ديون دبي، كما ازدادت الصعوبات التي تواجه المؤسسات في دبي للحصول على الموارد المتاحة في الأسواق المالية، وسوف تستغرق حكومة دبي بعض الوقت إلى أن تتمكن من وضع وتنفيذ استراتيجية لإعادة الهيكلة التشغيلية للمؤسسات المرتبطة بها.

وتشير التقديرات إلى انكماش الناتج المحلي الحقيقي الكلي بنحو ٠,٥% في ٢٠٠٩. فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي من الهيدروكربونات بنسبة ٦,٢٥%، وتشير التقديرات إلى تباطؤ النمو في قطاع غير الهيدروكربونات، الذي سجل في السنوات الثلاث الماضية متوسطاً قدره ٨%، ليصل حالياً إلى ١% تقريباً. ولكن هذا الرقم يحجب تباين الأحوال بين أبو ظبي (حيث واصل النمو مسيرته بفضل النفقات العامة الاستثمارية) وفي الولايات الشمالية (لا سيما دبي والشارقة) حيث هبط النشاط الاقتصادي نتيجة انفجار فقاعة العقارات وانكماش التجارة العالمية.

وبعد أن وصل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين السنوي إلى ذروة مقدارها ١٢% في ٢٠٠٨، انخفض في ٢٠٠٩ حتى بلغ قرابة ١%، نتيجة تدني أسعار الواردات وانخفاض القيم الإيجارية بسبب زيادة المعروض من المباني وتجديد العقود بأسعار السوق المخفضة.

وتشير التقديرات إلى تحوّل ميزان الحساب الجاري الخارجي إلى تسجيل عجز قدره ٢,٧% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٩، وهي المرة الأولى التي يسجل فيها عجزاً على مدار عقود سابقة. ونتيجة لتخفيضات الإنتاج النفطي بنفويض من منظمة "أوبك" وانخفاض أسعار النفط، هبطت عائدات تصدير الهيدروكربونات بنسبة ٤٥% تقريباً في ٢٠٠٩، وانخفضت الواردات بنسبة ٢٢% نتيجة الانكماش الحاد في واردات السلع الاستهلاكية على الرغم من المشاريع العامة الضخمة في البنية التحتية في أبو ظبي. وكانت إعادة فتح أسواق رأس المال في الربع الثاني من ٢٠٠٩ أمام المؤسسات الإماراتية وخاصة مؤسسات أبو ظبي وقدرتها على استقطاب قروض خارجية من بين العوامل التي ساعدت في تثبيت مركز الاحتياطيات الدولية بنهاية عام ٢٠٠٩.

وتشير التقديرات إلى تحقيق توازن فعلي في مركز الحساب المالي الحكومي الموحد في عام ٢٠٠٩، بعد تحقيق فائض قدره ٢١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٨. وبينما هبطت الإيرادات النفطية وغير النفطية على حد سواء نتيجة انخفاض أسعار النفط وتباطؤ النشاط الاقتصادي، زادت النفقات بنحو ١٤% - استمراراً لموقف المالية العامة التوسعي المعتمد في ٢٠٠٨. واتسع عجز القطاع غير الهيدروكربوني بنحو ٧ نقاط مئوية ليصل إلى ٣٤% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في ٢٠٠٩، مما يرجع أساساً لزيادة مصروفات إمارة أبو ظبي على المشاريع الاستراتيجية.

وتباطأ نمو النفود بمعناها الواسع من ١٩% في ٢٠٠٨ إلى ١٠% في ٢٠٠٩. وكان الائتمان الحقيقي للقطاع الخاص مستويًا في عام ٢٠٠٩ نظراً لضعف الطلب واعتماد البنوك التجارية منهج أكثر حذراً في سياق تحركها لمواجهة الأوضاع التي تتطوي على قدر أكبر من المخاطر. وأعيد توجيه الائتمان إلى مؤسسات القطاع العام، وزادت البنوك من حيازاتها من شهادات الإيداع الصادرة عن المصرف المركزي.

ومع ازدياد حدة الأزمة العالمية، قامت السلطات بتنفيذ تدابير للحفاظ على الثقة في الجهاز المصرفي، ومنها تدابير إعادة الرسملة. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الوطنية من ١٣% إلى ١٨% خلال ستة أشهر. وتعمل السلطات حالياً على تشديد الإطار التنظيمي للبنوك عن طريق استحداث مخصص عام للقروض غير المصنفة، وتوحيد تصنيفات القروض، وفرض معايير لرصد المخصصات على نحو منظم.

تقييم المجلس التنفيذي

أثنى المديرون التنفيذيون على التحرك الحاسم الذي بادرت به السلطات الإماراتية لمواجهة الصدمات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط وانفجار فقاعة دبي. غير أنهم أشاروا إلى أن هذه الصدمات، إلى جانب إعلان مجموعة "دبي العالمية" مؤخرًا أن تسعى لتجميد مطالبات سداد ديونها لمدة ستة أشهر، خلقت تحديات مهمة أمام الاقتصاد الإماراتي.

واتفق المديرون على أن آفاق الاقتصاد الإماراتي لا تزال مواتية، نظراً لمواطن قوته الكامنة. غير أنهم رأوا ضرورة الشروع في اعتماد مسار أكثر توازناً واستمرارية لتحقيق النمو على المدى المتوسط.

ورحب المديرون بالمفاوضات الدائرة مع دائني مجموعة دبي العالمية مؤكدين أهمية اعتماد منهجية سريعة ومنظمة وتعاونية وعملية لإعادة هيكلة الديون، مؤكدين ضرورة اضطلاعها بمهمة تعزيز الشفافية والإفصاح

عن المعلومات وضمن المساواة في المعاملة بين الدائنين. وأكدوا كذلك ضرورة اقتران إعادة هيكلة الدين بجهود حثيثة لإجراء إعادة هيكلة تشغيلية للمؤسسات المرتبطة بالدولة، بما في ذلك وضع استراتيجيات خروج للشركات التي لا تمتلك مقومات البقاء، وهي إجراءات يرجح أن تستغرق فترة من الزمن.

ورحب المديرون بالخطوات التي اتخذتها السلطات لتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي، ولكنهم ذكروا أن حدث مجموعة دبي العالمية أبرز الحاجة إلى وضع تدابير إضافية للتخطيط للطوارئ. وفي هذا السياق أكدوا ضرورة وضع خطة للتعامل مع الزيادة المحتملة في خسائر القروض. وأكدوا كذلك أهمية المضي قدما بوضع مخصصات عامة للقروض، وإنفاذ معايير موحدة بشكل أكبر لرصد المخصصات وتصنيف القروض، فضلا على تعزيز وظيفة رأس المال الوقائي. واتفق المديرون على ضرورة اضطلاع سياسات السلامة الاحترازية الكلية بدور متزايد الأهمية في المدى المتوسط، وذكروا أن الملاءة وتدابير مواجهة التقلبات في السيولة، فضلا على مراقبة البنوك ذات الأهمية النظامية بمزيد من الدقة، يمكن أن تكون مكملة للسياسات التنظيمية الأخرى. وأوصوا كذلك بإجراء تقييم للحوكمة المؤسسية ووضع قانون اتحادي للإعسار.

ورحب المديرون بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى تحسين تنسيق السياسات على المستوى الاتحادي، بما في ذلك إنشاء "لجنة التنسيق المالي" (Fiscal Coordination Committee)، ووضع خطط متعددة السنوات للإنفاق، واستحداث وحدات لإدارة الدين. وبالنظر إلى المستقبل، شجعوا السلطات على ترشيد القرارات الاستثمارية على المستوى الاتحادي، وتوخي المرونة في الاستجابة لأوجه عدم اليقين المحيطة بالآفاق العالمية. وأكد المديرون أنه سيتعين قيام سياسة المالية العامة بدور حيوي في دعم النشاط الاقتصادي نظرا للقيود المحيط بالسياسة النقدية. واتفق معظم المديرين على أن ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي أتاح ركيزة موثوقة كما أسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وأكد المديرون ضرورة زيادة الشفافية في البيانات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك الحسابات المالية واستراتيجيات الأعمال بالنسبة للمؤسسات المرتبطة بالدولة. وقد خلص المديرون إلى أن اتخاذ هذه الخطوات، إلى جانب تحسين نظام الحوكمة المؤسسية، سوف يساعد المؤسسات المرتبطة بالدولة والتي تمتلك مقومات البقاء على النفاذ إلى أسواق رأس المال.

ورأى المديرون أن اعتماد قانون اتحادي بشأن الإحصاء وإنشاء المركز الوطني للإحصاء هما خطوتان حيويتان نحو تنمية القدرات على المستوى الاتحادي. وشددوا على الحاجة إلى إعداد خطة عمل تتضمن إصدار اللوائح التنفيذية وتقوية الاستقلالية التشغيلية لمجلس إدارة المركز. ورحب المديرون كذلك بجهود السلطات لإعداد

الإحصاءات المالية الموحدة وشجعوها على متابعة خططها الرامية لإعداد مؤشرات رائدة للاقتصاد وإعداد إحصاءات وضع الاستثمار الدولي للدولة، تمشيا مع المبادرات المتخذة بموجب النظام العام لنشر البيانات.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء، ورصد ما يستجد من تطورات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي طويل الأجل مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

الإمارات العربية المتحدة: مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، ٢٠٠٥-٢٠١٠/١

متوقعة ٢٠١٠	تقديرية ٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)						
٩٠٩,٦	٨٤٥,٦	٩٥٩,٨	٧٦٢,٣	٦٠١,٣	٤٩٢,٧	الناتج والأسعار
٢٤٧,٧	٢٣٠,٣	٢٦١,٤	٢٠٧,٦	١٦٣,٧	١٣٤,٢	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدراهم الإماراتية)
٠,٦	٠,٧-	٥,١	٦,١	٨,٧	٨,٢	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٢,٧	٦,٣-	١,٦	٢,٧-	٦,٥	١,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بتكلفة عوامل الإنتاج)
٠,٠	١,٠	٦,٣	٩,١	٩,٥	١٠,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من النفط والغاز
١,٥	١,٠	١١,٥	١١,٦	٩,٣	٦,٢	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي
						تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)
% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك						
٣٩,٧	٣٤,٦	٤٦,٩	٤٣,٤	٤٩,٧	٤١,٤	المالية العامة
٣٠,٩	٢٥,٧	٣٧,٧	٣٠,٩	٣٨,٢	٣١,٠	الإيرادات
٨,٨	٨,٩	٩,٢	١٢,٥	١١,٦	١٠,٣	الهيدروكربونات
٢٩,٨	٣٤,٢	٢٦,٤	٢١,٩	٢١,٢	٢١,٢	غير الهيدروكربونات
٩,٨	٠,٤	٢٠,٥	٢١,٥	٢٨,٥	٢٠,٢	النفقات وصافي الإقراض
٢٩,٧-	٣٣,٧-	٢٧,١-	١٤,٢-	١٣,٧-	١٦,٥-	رصيد الميزانية
						رصيد غير الهيدروكربونات (عدا الدخل من الاستثمار)/٢
(التغير السنوي %)						
٠,٥	١,٩	٤٩,٣	٤٠,١	٣٦,٩	٤٤,٥	القطاع النقدي
٦,٣	٩,٧	١٩,٢	٤١,٧	٢٣,٢	٣٣,٨	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص
						النقد بعناها الواسع
(بمليارات الدولارات، ما لم يذكر خلاف ذلك)						
١٨٢,٣	١٦٣,٠	٢٣٩,٨	١٧٩,١	١٤٤,٦	١١٥,٤	القطاع الخارجي
٧١,٨	٥٦,٨	١٠٢,٧	٧٤,٣	٦٩,١	٥٣,٢	صادرات السلع
١٣٥,١-	١٣٧,٢-	١٧٦,٣-	١٣٢,١-	٨٨,١-	٧٤,٥-	النفط والغاز
١٨,١	٦,٢-	٢٢,٢	١٩,٥	٣٦,٢	٢٢,٧	واردات السلع
٧,٣	٢,٧-	٨,٥	٩,٤	٢٢,١	١٦,٩	رصيد الحساب الجاري
٣٩,٥	٢٩,٩	٣٠,٩	٧٧,٩	٢٨,٠	٢١,٣	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
٢,٤	٢,١	٢,٢	٤,٣	٢,٠	٢,٣	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
...	١٢١,٥	١٠٧,٥	١٠٣,٦	١٠١,٢	٩٦,٠	بشهور واردات السلع والخدمات في العام التالي
						سعر الصرف الفعلي الحقيقي (٢٠٠٥=١٠٠)

المصادر: سلطات دولة الإمارات، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تستند التوقعات إلى المعلومات التي تم استلامها حتى نهاية نوفمبر ٢٠٠٩.

٢/ % من إجمالي الناتج المحلي لغير الهيدروكربونات.